

عطش يضرب المنزلة وشبكات متهالكة تهدد بكارثة... هل تدفع الدقهلية ثمن سد النهضة وإهمال حكومة السيسي؟



الخميس 18 يونيو 2026 09:20 م

كشفت شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالدقهلية عن وقوع أعطال متكررة بخطوط المياه الرئيسية بمركز المنزلة يوم الثلاثاء 16 يونيو 2026 مما أدى لانقطاع الخدمة عن آلاف المواطنين وتفاقم الأزمة الصحية والبيئية في المنطقة بشكل غير مسبوق

تجسد هذه الواقعة المأساوية حالة من التردّي الشامل في مرافق البنية التحتية التي تعاني منها محافظات الدلتا حيث تتجاهل السلطات استغاثات الأهالي المستمرة من تلوث مياه الشرب واختلاطها بمياه الصرف الصحي في ظل غياب تام للرقابة

وبالتالي فإن استمرار انقطاع المياه لفترات طويلة يجبر السكان على الاعتماد على مصادر غير آمنة من الترع والمصارف مما يهدد بانتشار الأمراض الوبائية والفشل الكلوي بين الأطفال وكبار السن وسط صمت مريب من المسؤولين المحليين بالمحافظة

كما أن وعود الإصلاح المؤقتة التي تطلقها الشركة لم تعد تجدي نفعاً أمام تهالك الشبكات التي لم يتم تجديدها منذ عقود طويلة مما يجعل من المنزلة بؤرة ساخنة للأزمات البيئية التي تتطلب تدخلاً عاجلاً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

شبكات متهالكة وأعطال مزمنة

أقرت المصادر المحلية بمركز المنزلة أن عزبة جاد وقرية النسايمة تعانيان من انقطاع دائم للمياه منذ أكثر من 15 يوماً متصلة دون أي تحرك فعلي من الأجهزة التنفيذية لإصلاح الكسور المفاجئة في خطوط النقل الرئيسية المتقادمة

بينما يؤكد الخبير البيئي الدكتور مجدي علام أن تلوث بحيرة المنزلة واختلاط مياه الصرف الصناعي بمصادر الشرب يمثل جريمة بيئية مكتملة الأركان تهدد الأمن القومي المائي لمصر وتكشف زيف الادعاءات الحكومية حول تطوير البحيرة وتطهيرها

لذلك فإن الاعتماد على سيارات المياه المتنقلة كحل بديل يمثل إهانة لكرامة المواطن المصري الذي يدفع الضرائب والرسوم مقابل خدمات أساسية غائبة تماما مما يعمق الفجوة بين الخطاب الرسمي المشرق والواقع المعيشي المظلم في القرى المنسية

ومن ثم يصبح الحديث عن مشاريع قومية كبرى في العاصمة الإدارية وغيرها نوعاً من الرفاهية المستفزة في وقت لا يجد فيه سكان المنزلة قطرة مياه نظيفة مما يعكس خلا جسيماً في توزيع الاستثمارات العامة وتجاهل متعمداً للأقاليم

كارثة صحية وبيئية وشيكة

حذرت الناشطة الحقوقية منى سيف من تدهور الأوضاع الإنسانية في المناطق المحرومة من الخدمات الأساسية مؤكدة أن الحق في المياه النظيفة هو حق أصيل من حقوق الإنسان تهدره الحكومة المصرية يومياً عبر سياسات الإهمال والتقصيف المتعمد

غير أن الخبير الاقتصادي معدوح الولي يرى أن توجيه ميزانيات ضخمة لمشاريع النقل الفارحة والقطارات السريعة يأتي على حساب صيانة مرافق المياه والصرف الصحي المتهالكة مما يؤدي لتآكل رأس المال الاجتماعي وزيادة معاناة الطبقات الفقيرة والمهمشة

علاوة على ذلك فإن غياب الشفافية في عرض الميزانيات المخصصة لإحلال وتجديد محطات المياه يفتح الباب واسعاً أمام شبهات الفساد والمحسوبية في إسناد العقود لشركات غير مؤهلة تفشل في تقديم حلول جذرية لمشاكل الأعطال المتكررة بالمنطقة

بناء على ذلك فإن انفجار خطوط المياه بشكل يومي في مراكز الدقهلية يعكس فشل الإدارة المحلية في التعامل مع الأزمات الطارئة ويحول حياة المواطنين إلى جحيم مستمر يبحثون فيه عن أبسط مقومات الحياة دون جدوى أو استجابة حقيقية

غياب المحاسبة والمسؤولية

طالبت القوى الشعبية بمركز المنزلة بضرورة إقالة القيادات المسؤولة بشركة المياه ومحاسبتهم على التقصير في أداء واجباتهم الوظيفية وتجاهل شكاوى المواطنين الموثقة بالصور والفيديوهات التي تظهر خروج مياه ملوثة وغير صالحة للاستخدام الآدمي من الصنابير

لكن الواقع يشير إلى استمرار سياسة الإفلات من العقاب حيث يتم الاكتفاء ببيانات إعلامية مضللة تزعم مطابقة المياه للمواصفات القياسية بينما تكشف التحاليل المستقلة وجود نسب عالية من المعادن الثقيلة والبكتيريا الضارة في عينات مياه الشرب

بالتالي فإن الحل لا يكمن في المسكنات المؤقتة بل في تغيير النهج الحكومي الذي يقدر المشاريع الإنشائية الضخمة ويهمل حياة البشر وصحتهم مما يجعل من كارثة المنزلة مجرد قمة لجبل الجليد من الإهمال الذي يضرب كافة المحافظات

وفي النهاية فإن عطش المنزلة هو صرخة في وجه نظام يرى في البناء والتشييد إنجازا بينما يترك مواطنيه فريسة للأمراض والفقير المائي مما يهدد بانفجار اجتماعي وشيك نتيجة تراكم المظالم وتجاهل المطالب العادلة بالعيش الكريم